بلاغ المكتب الوطني للاتحاد

عن لقاء 25 يوليوز 2019

انعقد بتاريخ 25 يوليوز 2019 لقاء عاديا للمكتب الوطني استهل بكلمة الأخ الأمين العام التي استحضر فيها التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما اتسمت بها الساحة الوطنية من وقائع وأحداث بالغة الأهمية، مما جعلها تستأثر بانتباه الرأي العام,مذكرا بمسؤولية المنظمات النقابية الجادة وأدوارها الوطنية والدستورية للإسهام بفعالية وايجابية في بناء القرارات السليمة والكفيلة بضمان التعبئة المجتمعية اللازمة لإنجاح مختلف الأوراش الإصلاحية، وضمنها الأوراش التشريعية ومنها مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين الذي صادق عليه مجلس النواب وكذا مشروع القانون التنظيمي المحدد لكيفيات ممارسة الحق في الإضراب المودع بمجلس النواب.

وبعد نقاش عميق هم مختلف النقط المدرجة في جدول الأعمال بما فيها المحطات التنظيمية التي يعد لها الاتحاد بتعبئة وانخراط ايجابيين وعلى رأسها المجلس الوطني الاستثنائي المقرر عقده بتاريخ 28 و29 شتنبر و بعده المؤتمر الوطني العادي المحدد تاريخه في 14 و 15 دجنبر2019 وما يتقدمه من استحقاقات إعدادية ، وعلى اثر هذا النقاش جاءت أهم خلاصات الاجتماع في إعلان المكتب الوطني للإتحاد مايلي :

أ- **<u>فيما يتعلق بمشروع قانون الإطار :</u>**

1) تأكيده على أن تنفيذ إحدى التوصيات الأساسية للرؤية الإستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين و البحث العلمي (2015 / 2030) و المتمثلة في أجرأة رافعتها الإصلاحية في قانون الإطار، يضمن تطبيقها ويمنحها طابع الإلزام لتحويلها إلى سياسات ومشاريع وقرارات ملموسة وإجرائية ، هو أمر ايجابي يجب التنويه به ، لتجنيب المقتضيات الهامة للرؤية الإستراتيجية نفس مآل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي لم يجد طريقه للتنفيذ .
2) التأكيد على أن مواد وفصول ومضامين القانون الإطار يجب أن تظل وفية للرؤية الإستراتيجية بوصفها تعاقدا مجتمعيا نتج عن مقاربة تشاركية واسعة قادها المجلس الأعلى للتربية والتكوين الذي يضم كافة المكونات المعنية بمنظومة التربية والتكوين ومنها الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب ، في سعي ايجابي للتوافق بما يخدم المصلحة الوطنية ويسهم في إنقاذ منظومة التربية والتكوين في احترام المضامين الدستورية ومقومات الهوية الوطنية وضرورة الانفتاح مع استحضار الأبعاد التربوية و البيداغوجية التي يجب أن لايحجبها النقاش السياسي على أهميته.

3) تأكيده على حق مؤسسة البرلمان بما تمارسه من سلطة التشريع ومناقشة مشاريع القوانين وتعديل موادها وتجويدها بما يضفي عليه الانسجام اللازم والاتساق المطلوب. وهو ما حاد عنه المشروع المودع بالبرلمان خاصة فيما يتعلق بالسياسة اللغوية والهندسية اللغوية، وعلاقتها بمفهوم التناوب اللغوي مما فصل المشروع عن خلفيته النظرية و البيداغوجية.

ب -وفيما يخص مشروع القانون التنظيمي المنظم لحق الإضراب :

4) التأكيد على رفض مشروع القانون التنظيمي في صيغته الحالية والمودعة لدى البرلمان ، وضرورة تعديل مقتضياته تعديلا جذريا يكفل الحق الدستوري في ممارسة الإضراب كما هو وارد في الفصل 29 دون تقييده أو مس به تحت يافطة تنظيمه ، وهو ما يستدعي استحضار المعايير الدولية والممارسات الفضلى في مراجعته ، مع التأكيد على الحريات النقابية وممارستها كحق أساسي وجب صونه .

5) الدعوة إلى الاستمرار في الحوار حول القانون التنظيمي للإضراب بناء على مخرجات اتفاق 25 أبريل 2019 بما يفضي إلى تعديل هذا المشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار المقترحات التعديلية التي همت أغلب مضامينه والتي تقدم بها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في مذكرته الموجهة للحكومة عقب انخراطه في مسلسل التشاور الأولي الذي دعت إليه وزارة الشغل بما يعيد صياغة المشروع الأولي وفق منطق مختلف ينتصر للحق في ممارسة الإضراب بوصفه حقا دستوريا لا يمكن السماح بالمساس به أو التضييق عليه .

6) التأكيد على أهمية التسريع بإخراج قانون النقابات المنصوص عليه دستوريا، بما يمثل استكمالا لتشريعات الشغل يفسح المجال لتنظيم الحقل النقابي ويحدد التمثيلية النقابية على مختلف المستويات .

7) وبعد الإطلاع على أشغال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني السابع ولجانها الفرعية، تم التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف أعضاء اللجن المعنية وبالتفاني والحماس الذي طبع أشغالها في أفق الوفاء لتاريخ المؤتمر السابع الذي حدده المكتب الوطني في **14 / 15 دجنبر 2019** بمعهد مولاي رشيد للطفولة والشباب ببوزنيقة، و تاريخ 28 و 29 شتنبر 2019 كموعد لانعقاد المجلس الوطني الإعدادي حيث سيتم اعتماد المشاريع المزمع عرضها على المؤتمر الوطني السابع للمصادقة.

وحرر بالرباط في : الخميس 22 ذو القعدة 1440
الموافق 25 يوليوز 2019

الإمضاء

عبد الإله الخلوطي
الأمين العام
للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب